بحث بعنوان

اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية

Contributions of NGOs working in the field of women in achieving social justice

إعداد

أ.م.د. نور الهدى عبد الخالق محمد عفيفي

أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

2023

مستخلص الدراسة

تعرض هذه الدراسة لدور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد أشكال منظمات المجتمع المدني بل أكثرها عددًا وتأثيرًا. وترجع أهمية الدراسة لعدة أسباب متعددة أهمها اهتمام الدولة المصرية بالجمعيات والمرأة على وجه الخصوص وارتباط الموضوع بتخصص الباحثة.

وتهدف الدراسة إلى تحديد اسهامات الجمعيات العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحديد الصعوبات التي تواجه الجمعيات في تحقيق ذلك وتقديم مقترحات اجرائية لتفعيل اسهامات

الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة واعتمدت الدراسة على مدخل الخدمة الاجتماعية النسائية كتوجه نظري مناسب للعمل مع للمرأة ولتوضيح مساهمة الخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع في مجال المرأة. وتعتبر الدراسة وصفية تحليلية باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت اداتين الأولى استمارة استبيان للمستفيدات تم تطبيقه على (٥) جمعيات عاملة بمجال المرأة بمحافظتي القاهرة والجيزة بعدد (١٣١) مستفيدة، والأداة الثانية تحليل المحتوي لعدد (٥٦) دراسة مصرية وأجنبية عن اسهامات الجمعيات العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة الميدانية وتحليل المحتوى إلى نتائج أهمها مساهمة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وأنها تواجه العديد من الصعوبات والمشكلات، وقدمت الدراسة مجموعة من الاجراءات التنفيذية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مجال المرأة وكيفية تنفيذها لتحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية (العدالة الاجتماعية – المرأة – الجمعيات الأهلية – الخدمة الاجتماعية النسائية).

Abstract:

This study presents the contributions of NGO'S working in the field of women to achieving social justice, as it is considered one of the forms of civil society organization, but rather the most numerous and influential. The importance of the study is due to several reasons, the most important of which is the Egyptian state's interest in associations and women in particular, which represents the state's concern for women and the study aims to determine the contributions of association working in the field of women and the identify the difficulties facing the associations.

The study relied on the approach of feminist social work as a suitable theoretical approach for women and to clarify the contribution of social work in the field of women. This study is descriptive and analyzed using the method of social survey in the sample. The study reached a set of results. The most important of which is the contribution of NGO'S working in the field of women in achieving social justice and facing many difficulties and problems.

Keyword: social justice - women - NGO'S - feminist social work.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة :

تعتبر الجمعيات الأهلية أحد أشكال منظمات المجتمع المدني التي زاد الاهتمام بها وبضرورتها منذ القرن الماضي، واهتمت الدولة بتنظيمها منذ نشأت وزارة الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعي)،

عام ١٩٣٩م. واصبحت الجمعيات عنصر فاعل في المجتمع سواء في مجال الرعاية الاجتماعية أو التنمية الاجتماعية أو الأنشطة الحقوقية والدفاعية وغيرها. وأصبحت الجمعيات الأهلية في مصر والعالم أحد مكونات المجتمع المدني الذي يمثل صورة حقيقية لمشاركة أفراد المجتمع في شئونهم، والتعبير الحقيقي عن اندماجهم وانتمائهم لمجتمعهم.

وتعاظم دور المنظمات غير الحكومية في مختلف دول العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين لارتباطها الوثيق بالعمل التطوعي والخدمة العامة التي أصبحت تمثل احتياجًا ضروريًا في ظل العولمة وما يصاحبها من تحرر قوى السوق، هذا فضلاً عن انسحاب الدول من دعم السلع والخدمات الأساسية، مما يتطلب وجود أطراف جديدة لا تتوجه نحو الربح تقوم بسد هذه الثغرات لأحداث التكامل والتنمية في جميع قطاعات المجتمع.

كذلك تقوم الجمعيات الأهلية بدور رئيسي في توفير العديد من أوجه الرعاية وبرامج التنمية في المجتمع، بل أن هذا الدور يتزايد نظرًا لاتجاه الدولة نحو الخصخصة ليس فقط في المجال الاقتصادي بل أيضًا في المجال الاجتماعي بمفهومه الواسع (أبو النصر، ٢٠٠٤، ص ص ٥٩: ٦١).

والجمعيات تمارس في مجالات متعددة من ضمنها مجال العمل مع المرأة حيث تهتم الجمعية بالمرأة من كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات. وأصبحت قضية المرأة هي جزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع ككل ولأنها ليست قضية تحرر فقط وإنما قضية مجتمعية وقومية (رمزي، ٢٠٠١، ص ١٦).وتشكل المرأة جزء كبير من المجتمع وهام جدا حيث بلغ عدد الأناث ٤٨.٥٣%من عدد السكان فى مصر وفقا للساعة السكانية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لعام ٢٠٢٣ ولذلك تعتبر رعاية المرأة من الأمور التي تلقي اهتمامًا في السنوات الأخيرة من مختلف التخصصات المهنية وذلك من خلال البحوث والدراسات والبرامج والمشروعات التي تهدف رعايتها ومساندتها ودعمها بهدف مشاركتها في برامج التنمية لتحسين أوضاعها (صادق، ٢٠٠٤، ص ٣٢٨٩).

وتساهم الجمعيات الأهلية فى ضمان العدالة الاجتماعية فى المجتمع وذلك من خلال اهتمامها بالمجال الحقوقى والدفاعي.فنجد دراسة أبو زيد(٢٠٠٦) والتي أوضحت دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق وتدعيم الحقوق الاجتماعية للإنسان، ويؤكد ذلك دراسة هاشم (٢٠١٤) التي عرضت عدالة توزيع خدمات الجمعيات الأهلية على المواطنين، وكذلك تحديد معايير توزيع الإعانات الحكومية على الجمعيات الأهلية،. بينما يعرض رمضان (٢٠١٥) فاعلية برامج منظمات المجتمع المدني وتحقيق الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتساهم الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في مساعدة المرأة أو ما يطلق عليه علميًا تمكين المرأة فى كافة جوانب حياتها. ويعتبر تمكين المرأة من المفاهيم الحديثة التي تبنتها المنظمات الدولية الغير حكومية، حيث أكد مؤتمر المرأة ببكين عام ١٩٩٥ على أهمية تمكين المرأة لمساعدتها في مواجهة التحديات، وكذلك تضمن جدول أعمال المؤتمر الاجراءات الواجب اتخاذها من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية والغير حكومية لتحقيق التمكين، ومساعدة المرأة على الحصول على كافة حقوقها في المجتمع.

وقد أجريت العديد من الدراسات تناولت اهتمام الجمعيات الأهلية بالمرأة من كافة جوانبها وتمكينها على وجه الخصوص.

أوضحت دراسة (2012) Doyle العنصرية الموجة للفتيات والنساء من السكان الأصليين بأستراليا، وتعرضهن للظلم مما يضعف فرص التعليم، وفرص العمل، وانهيار الأسرة، وتعرضت نسبة عالية للاعتداء البدني والايداع بالسجون.وتناولت دراسة(2012) Njie ممارسات المنظمات غير الحكومية في جامبيا في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الجامبية، ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهداف الألفية الجديدة والخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.واستهدفت دراسة ابو بكر (٢٠١٤) التعرف على دور الجمعيات الأهلية في بناء قدرات المرأة الريفية، وتناولت أيضًا دور الجمعيات في إشباع العديد من الحاجات الإنسانية من خلال انشطتها المختلفة، وتناولت أيضًا دورها في تعليم المرأة من خلال الأنشطة والخدمات والبرامج التي تقدمها.

وتعرض دراسة(2014)Minie دور المنظمات غير الحكومية النسائية في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتحديد الاستراتيجيات النسوية للتغيير الاجتماعي، وأكدت الدراسة على أن المنظمات غير الحكومية النسائية لاعب أساسي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة.وتناولت دراسة Philips, R (2015) قيام مجموعة من النساء النازحات من الأحياء الفقيرة بمومباي بالهند بالتوطين في منطقة جديدة، وساعدتهن في ذلك منظمة غير حكومية نسائية على تحقيق التمكين لهم.وعرضت دراسة Abdou and others, (2016) أهمية الدور التي تلعبه المرأة في المجتمع بشكل عام والمجتمع الريفي بشكل خاص، وتوضح الدراسة الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تنمية القدرات الاقتصادية بالمرأة .وتناولت دراسة Barringer and other (2017) دور الجمعيات الأهلية في مواجهة الإساءة ضد المرأة، وذلك من خلال تقديم برامج تساعد على تمكين المرأة، وكذلك تقديم الدعم الاجتماعي وتنمية العلاقات بهدف إشباع الاحتياجات الاجتماعية والتعليمية التي تحتاجها المرأة.وتدور دراسة Grantnam,

K, (2017) حول دور المنظمات غير الحكومية النسائية في تنزانيا ودورها في تحقيق التنمية، ومواجهة محاولة التقليل من دور المنظمات النسائية في مشروعات التنمية.وتهدف دراسة معوض (٢٠٢٠) إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة الفقيرة في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.وتهدف دراسة selm and others (2021) إلى تحديد مستوى أبعاد التخطيط الاسري للمرأة العاملة، وتحديد مستوى المشكلات الأسرية للمرأة العاملة والتوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتفعيل استخدام التخطيط الأسري لمواجهة المشكلات الأسرية للمرأة العاملة.

وفي سبتمبر عام ٢٠٠٠ تبنى قادة العالم إعلان الأمم المتحدة للألفية الجديدة التي أطلق عليها الألفية الإنمائية، والتي تم تضمينها عدة أهداف يجب تحققها في السنوات الأولى، تضمنت تمكين النساء من أسباب القوة والمساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر، وتحسين صحة الأمة، وتقليل معدل وفيات الأطفال. (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٣، ص ٢٠).

وأصبحت حقوق المرأة تتضمن ركائز ثلاثة حقوق المرأة في المساواة، والحصول على عمل مناسب، والحماية القانونية من التميز في العمل (Mckinsey Global, 2015, P5). وأجريت العديد من الدراسات التي تناولت الاهتمام بالمرأة وتحقيق حقوقها.

فتدور دراسة Mckevi (2010) حول تجربة المرأة الأمريكية كناشطة في حركات الحقوق المدنية الأمريكية وحركة مناهضة حرب فيتنام.وتناولت دراسة Erkia, (2011) موضوع تمكين النساء ومساعدتهن لمعالجة مشاكلهن، وسعت إكساب النساء مهارات الدفاع من خلال المنظمات الاجتماعية، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية. وتناولت دراسة عبد الحليم (٢٠١٩) تقييم بحوث تنظيم المجتمع في مجال المرأة، وعرضت الدراسة القضايا المجتمعية والمحورية التي تناولتها تلك البحوث والدراسات.وتوضح دراسة محمد (٢٠٢٠) الاهتمام البحثي بقضايا المرأة في مصر على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك تحديد أهم مجالات الدراسات، وتحديد الصعوبات التي تواجه الباحثين في بحوث المرأة.وتعرض دراسة مدني (٢٠٢١) الدور الذى تقوم به الجمعيات الاهلية فى تقديم برامج وخدمات التوعية بالمرأة بالموضوعات المختلفة.وهدفت دراسة ابراهيم (٢٠٢٢)توضيح إسهامات الممارسة العامة فى الخدمة الأجتماعية لتنمية وعى المرأة الريفية بمخاطر الزيادة السكانية وتوصلت الدراسة لمجموعة مقترحات للتغلب على المعوقات التى تحد من تنمية وعى المرأة الريفية بمخاطر الزيادة السكانية .وتناولت دراسة عبدالمنعم (٢٠٢٣)دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دمج المرأة المعيلة فى

المشروعات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية وأوضحت الدراسة الدور التى تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية .

ومن خلال ما سبق من الدراسات يتضح لنا اهتمام المنظمات غير الحكومية بالمرأة ومساعدتها في ممارسة دورها في المجتمع.وبالرغم من ذلك الاهتمام فمازالت المرأة في العديد من المجتمعات تعاني من التمييز وعدم الحصول على الحقوق مما يمثل صورة واضحة لعدم العدالة الاجتماعية في المجتمع والتمييز ضد المرأة.

وتزداد أهمية العدالة الاجتماعية بالنسبة للدول النامية التي مازالت تعاني من التفاوت الكبير في توزيع الثروات والدخل بين مواطنيها يؤدي إلى انتشار الفقر والتهميش، وبالتالي يتجه ذلك لتجاهل حقوق الإنسان وتجاهل التنمية البشرية المتكافئة في السياقات والنظم الهيكلية بمعنى غياب العدالة الاجتماعية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، ص ١٤٥).

فمن خلال ما سبق يتضح أن العدالة الاجتماعية قيمة انسانية تسود جميع المجتمعات، ويتم من خلالها تحقيق المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس والنوع والسن، وقد أجريت العديد من الدراسات تناولت العدالة الاجتماعية.

فعرضت دراسة Farser, N (2008) لقضية العدالة بين الجنسين وتوضح صور الاضطهاد التي تتعرض له النساء والفتيات الريفيات على وجه الخصوص، وتوضح عدم المساواة في فرص التعليم بين النساء والرجال ودور الجانب الاقتصادي في ذلك.وتوضح دراسة Vodak, (2009) إن العدالة الاجتماعية لا يمكن وجودها في المجتمع إلا من خلال نظام عادل يقوم على المساواة في كافة الجوانب الأساسية.واستهدفت دراسة الزغل (٢٠١١) قياس الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر، وأكدت على ضرورة تيسير الاجراءات للحصول على الدعم.وعرضت دراسة عبد الوهاب (٢٠١٣) للعدالة الاجتماعية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي في الجمعيات الأهلية، ودور ذلك فى تطوير الخدمات التي تقدمها إلى المجتمع.وتعرض دراسة Keddie (2015) الحرمان الذي تتعرض له المرأة من الشعوب الأصلية في استراليا في الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية.وحددت دراسة إسماعيل (٢٠١٥) العدالة الاجتماعية كمتغير لتميكن الفقراء من المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في الريف المصري.وتناولت دراسة حامد (٢٠١٦) واقع العدالة الاجتماعية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المعيلة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين أبعاد العدالة الاجتماعية وصنع

السياسة الاجتماعية.بينما تدور دراسة حسن (٢٠٢٠) حول تحديد واقع العدالة الاجتماعية كمدخل للتخطيط لتطوير خدمات الرعاية الصحية لفقراء الحضر، وحددت الدراسة أبعاد العدالة الاجتماعية.

ومن ذلك وضح لنا الاهتمام بالجمعيات الأهلية ودورها مع المرأة بصفة عامة ومساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة من خلال خدمات وبرامج هذه الجمعيات.

وقد اهتمت مصر بالمرأة ودورها في كافة المجالات. ولعل التعديلات الدستورية الأخيرة وتحديد نسبة ٢٥% للمرأة في مجلس النواب والمجالس المحلية، ووصول عدد الوزيرات في ٢٠٢٠ إلى (٨ وزيرات)، وتوفير كافة الضمانات التشريعية والاجتماعية والسياسية لمساهمة المرأة في التنمية، وتمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا يؤكد ذلك الاهتمام من كافة المستويات بالدولة المصرية بالمرأة وقد توج ذلك باعتبار عام ٢٠١٧ عاما للمرأه.

والخدمة الاجتماعية مهنة انسانية تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع لمحاولة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بينهم، واهتمت منذ نشأتها بالفقراء والمحتاجين وكذلك الفئات الضعيفة في المجتمع بجميع أنواعها فالعدالة الاجتماعية قيمة أخلاقية ومهنية ومبدأ وهدف للخدمة الاجتماعية.

والخدمة الاجتماعية هي مهنة انسانية تتعامل في نفس الوقت لصالح الإنسان ورفاهيته، وتسعى وتعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية (قاسم، ٢٠٠٨، ص ٢٠٥).وتستجيب الخدمة الاجتماعية لاحتياجات الناس في المجتمع وتسعى إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس، والوصول إلى مجتمع عادل يحرص على إشباع احتياجات الناس وحاجاتهم المادية وغير المادية (أبو النصر، ٢٠١٠، ص ١٦٣).

والخدمة الاجتماعية من أوائل المهن التي تتعامل بشكل مهني مع الفقراء وظاهرة الفقر، حيث ساهمت في دعم وصول الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، لمن يحتاجون إليها في المناطق الفقيرة والأكثر فقراً في معظم دول العالم (عبد المجيد، ٢٠٠٧، ص ٢٢٧).

وتستمر ممارسات الخدمة الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم الحركات الاجتماعية التي ترتبط بسياسات الرعاية الاجتماعية واستراتيجيتها وبناء وتأسيس أدوار لحماية العاملين المتأثرين بالتحولات المجتمعية من خلال الخدمات الإنشائية (السروجي، ٢٠٠٤، ص ٢١١).

وتمثل منظمات المجتمع المدني واستراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي موجهًا أساسيًا لتحقيق تنمية أوضاع المرأة في المجتمع ومشاركتها ودمجها مع التنمية العامة.وتؤمن طريقة تنظيم المجتمع

بتحقيق العدل الاجتماعي ورفع الظلم عن المظلومين والفئات الضعيفة في المجتمع ولذا تركز على استخدام نماذج خاصة في الممارسة المهنية مع الفئات وجماعات المجتمع المستضعفة المظلومة والمحرومة من القوة في المجتمع (محمد، ٢٠١١، ص٨٢).وطريقة تنظيم المجتمع تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتهتم بأخذ جانب الفئات المستضعفة للعمل على حصولها إزاء الفئات ذات بالنقود والقوة (حسن، ص ٣٠٤٠).وتساهم طريقة تنظيم المجتمع في تحديد الأدوار وتنظيم الخدمات الخيرية والتطوعية من حيث العمل على زيادة عدد المتطوعين وتنظيم عملية الاستفادة من جهودهم وفق الإمكانات والخبرات المتاحة لديهم وإكسابهم المهارات اللازمة لتفعيل عملية مشاركتهم في تقديم البرامج والخدمات الخيرية للمجتمع (بركات، ٢٠٠٦، ص ٢١٧٩).

وهكذا يتضح مساهمة الخدمة الاجتماعية مع الجمعيات الأهلية، بل أن الخدمة الاجتماعية ترتبط ارتباط وثيق بهذه الجمعيات التي كانت وراء نشأة وممارسة وتعليم الخدمة الاجتماعية وتسعى مهنة الخدمة الأجتماعية الى تحقيق العدالة الأجتماعية وتحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات لكافة فئات المجتمع .

وبناء على ما سبق تحددت مشكلة الدراسة فى: إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال المرأة فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانيا: أهمية الدراسة:

يرجع الاهتمام بالدراسة لعدة أسباب متعددة هي:

١. اعتبار منظمات المجتمع المدني أحد مكونات المجتمع العالمي وأحد مظاهر الديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان في أي مجتمع.
٢. الجمعيات الأهلية أحد المكونات الرئيسية للمجتمع المدني بل هي أقدمها تاريخيًا وأكثرها انتشارًا في مصر وفي العالم.
٣. الجمعيات الأهلية مكون أساسي في المجتمع المصري منذ نهاية القرن التاسع عشر، وشملت كافة مجالات الحياة ووصل عددها أكثر من ٥٢٥٠٠ ألف جمعية.
٤. اهتمت الدولة المصرية بتنظيم عمل الجمعيات وإتاحة الفرص لممارسة عملها وتهيئة الظروف لممارسة نشاطها وذلك متمثل في الإطار القانوني والذي كان أخره القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ وصدور لائحته التنفيذية.

٥. تعتبر الجمعيات النسائية أو العاملة في مجال المرأة من المجالات الهامة التي تساهم في تقديم الخدمات للمرأة من كافة الجوانب.
٦. العدالة الاجتماعية أحد أنشطة الجمعيات الهامة خاصة في المجال الحقوقي من خلال برامج تساهم في تحقيق المساواة والاهتمام بالفئات المهدر حقوقها.
٧. الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة تعتبر الجمعيات الأهلية أحد الأجهزة الأساسية لممارسة عملها.
٨. تستطيع طريقة تنظيم المجتمع للخدمة الاجتماعية أن تساهم في تحقيق الجمعيات الأهلية العدالة الاجتماعية للمرأة.
٩. يمكن أن تقدم الدراسة على ضوء ما تصل إليه من نتائج وتوصيات فى مساعدة الجهات المسئولة عن المرأة والجمعيات الأهلية فى اتخاذ قراراتها.
١٠. يمكن أن تساعد النتائج والتوصيات في الدراسات المستقبلية عن المرأة والعدالة الاجتماعية.

ثالثا: أهداف الدارسة:

١. تحديد مدى اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية.
٢. تحديد الصعوبات التي تواجه إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية.
٣. تحديد مقترحات تفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعا: فروض الدراسة:

١) **الفرض الأول للدراسة:** "من المتوقع أن يكون مستوى اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية متوسطًا". ويمكن اختبار هذا **الفرض من خلال الأبعاد التالية:**

١. العدالة في تكافؤ الفرص المتاحة.
٢. العدالة في توزيع الدخول.
٣. العدالة في توزيع الخدمات.
٤. المساواة في الحقوق.
٥. المساواة في الواجبات.

٢) **الفرض الثاني للدراسة:** "توجد علاقة دالة إحصائيًا بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدات وتحديدهن لمستوى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٣) **الفرض الثالث للدراسة**: "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيًا بين استجابات المستفيدات وفقًا للجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية".

خامسا: مفاهيم الدراسة والإطار النظري

(١) الجمعيات الأهلية وأهميتها:

الجمعية في اللغة تعني طائفة تتألف من الأفراد لغرض خاص وفكرة مشتركة (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٥، ص ١١٧). وتؤكد دائرة معارف الخدمة الاجتماعية أن المنظمات الأهلية ذات وظائف وأهداف متنوعة ثقافية واجتماعية وأنها قد تكون قومية أو محلية، وتعتمد في عملها على المتطوعين وعلى الجهود التطوعية في التمويل (Peslmvlter, 2008, P1772).

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية المنظمة الأهلية بأنها منظمات انشأت لتحقيق أهداف اجتماعية محددة وليس بهدف الربح (Roberty, 1987, P159).

واهتم المشرع المصري بتعريف الجمعيات الأهلية منذ صدور القوانين المصرية المنظمة للعمل الأهلي وستكتفي الباحثة بعرض بعض الآراء التشريعية لتعريف الجمعيات والمؤسسات الخاصة في القانون المصري فيعرف القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ في مادته الأولى الجمعية بأنها: كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارين أو منهما معًا لا يقل عددهم عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على الربح المادي.

ويعرف القانون الجمعيات المعدل الأخير برقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ أن الجمعية الأهلية هي كل جماعة ذات تنظيم تهدف إلى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع، وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة والتنمية المستدامة، دون أن تهدف إلى الربح، ويتم تأسيسها وفقًا لأحكام هذا القانون، وتتألف بحد أدنى ١٠ أشخاص طبيعيين أو اعتبارين أو منهما معًا.

وأدى ظهور الجمعيات الأهلية كمظهر تنظيمي لتغيير المشهد السياسي والاقتصادي العالمي بشكل كبير، وتعمل الجمعيات الأهلية على مساعدة الأفراد في تحقيق أهدافهم وتقديم الخدمات في كافة المجالات وكافة الفئات وتحسين جودة الحياة لهم .(Teegen, 2004, P3).

ورغم زيادة أعداد المنظمات والجمعيات الأهلية على مستوى الجمهورية إلا أن الجمعيات النشطة فيها والتي لها دور فعال قليلة العدد، والتي يكتب لها النجاح إذا توفر لها صفات مثل الارتباط الوثيق بين أعضاء مجالس الإدارة وأعضاء اللجان وأعضاء الجمعية والسكان العاديين المختصين بالمنظمة والذي يترجم هذا النجاح في شكل أنشطة وخدمات متعددة ومفيدة لسكان المجتمع المحيط بها (قناوي، ٢٠٠٤، ص ٧٥).

ويجب الاهتمام بتفعيل تلك المنظمات من خلال المعطيات النظرية والفنية لطريقة تنظيم المجتمع لمساعدتها على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية (فتحي، ٢٠٠٣، ص ١٤٥).

وتتمتع الجمعيات الأهلية بوصول استثنائي إلى الأشخاص ذوي المعرفة والمعلومات في مجال خبرتهم وهذا يعني أنه يمكنهم إتاحة معلومات للجمهور والتأثير عليهم، وتعتبر الجمعيات الأهلية مفيدة لضمان الشفافية ووصول المعلومات (Emisa, 2015).

وهناك ضرورة لتوافر بعض المعايير والمبادئ التي يجب أن تنظمها سياسة المنظمة في علاقتها مع المنظمات الأخرى في المجتمع (عفيفي، ٢٠٠٧، ص ٢٢٠).

وتتعدد مجالات وميادين عمل الجمعيات في مصر فنجد جمعيات اقتصادية، اجتماعية، روابط ..الخ ومن حيث ميادين العمل سمحت القوانين المصرية أن تعمل الجمعيات في عدة ميادين فنجد جمعيات تخدم المرأة والطفل والمسن والأسرة وغيرها، فهذه الدراسة تتناول الجمعيات العاملة مع المرأة سواء خدمات اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية وغيرها من الخدمات معاً فستركز الدراسة على الجمعيات العاملة مع المرأة سواء خدمتها فقط أو خدمات متعددة أخرى لكافة أفراد الأسرة.

وتعرف الدراسة الجمعية بأنها: مجموعة من الأفراد لا يقل عددهم عن عشر مثلما حدد القانون، يضمهم تنظيم وفقًا لقواعد ولوائح القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ وتقدم الجمعية خدمات للمرأة أيًا كانت نوع هذه الخدمات.

(٢) المرأة وأهميتها:

أصبحت المرأة ومشكلاتها من القضايا الهامة التي يزداد الاهتمام بها يومًا بعد يوم في كل المجتمعات المتقدمة فيها أو النامية على حد سواء، فالمرأة نصف المجتمع، وتحتل منزلة رفيعة المستوى ليس في مصر فقط بل وفي العالم بصفة عامة، ومن جهة أخرى يقاس تقدم المجتمعات بقدر ما توليه للمرأة من اهتمام في أوجه الرعاية المختلفة، سواء الاجتماعية، والثقافية، والصحية، والنفسية، والشخصية ككل باعتبارها نصف المجتمع. (عبد المجيد، ٢٠٠٤، ص ٧٦). وأن وضع المرأة في أي مجتمع هو أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه، كما أنه لا يتصور أن يقوم مجتمع في عصرنا الحالي بخطى منتظمة تاركًا وراءه النصف من أفراده في حالة تخلف (خليل، ٢٠١٠، ص ٣٢٦). وللمرأة أدوارًا هامة من النواحي كافة الاجتماعية والسياسية والتربوية ولها دور هام في الحياة الاقتصادية الانسانية لا غنى عنه (حليم، ٢٠١٦، ص ٢٦).

ويعتبر عمل المرأة أساس لرعاية نفسها والمحافظة على أسرتها، والنمو الاقتصادي للمجتمع. وفي العقود القليلة الماضية دخلت العاملات في القوى العاملة بأعداد غير مسبوقة حيث بلغت المرأة العاملة ٤٠.٥% من قوة العمل العالمية عام ٢٠٠٨. (ilo.org,2012).

وتساهم النساء بنسبة ٦٦% من العمل العالمي وتنتج ٥٠% من الغذاء. لكنهن يحصلن على ١٠% من الدخل ويملكن واحد بالمئة من الممتلكات (UNDP,2011).

وتسهم المرأة في تحقيق التقدم الاجتماعي وتتأثر المرأة بالوضع الثقافي السائد، والوافد إليها عبر التاريخ ويظهر ثقافة المجتمع من اتجاهات فكرية تعكس أثرها على وضع المرأة ومكانتها (الساعاتي، ٢٠٠٣، ص ١٢١). وأمام واقع المرأة الاجتماعي الذي يعوق النساء عن القيام بأدوارهن على خير وجه، فإن الأمر يقتضي صياغة سياسة اجتماعية تعمل على دعم حقوق المرأة والنهوض بها اجتماعياً (عفيفي، ٢٠٠٢، ص ٨٢). لقد ازداد الاهتمام بدراسة المرأة في السنوات الأخيرة، وأصبحت من الميادين الهامة التي اجتمعت حولها العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية والسياسية والأنثروبولوجية، وأشارت تلك الدراسات أن المرأة ليست أقل اسهامًا من الرجل في عمليات التنمية في العالم الثالث، لأنها تحمل مشعل التحديث من حيث إنجاز الواجبات المحددة (فهمي، ٢٠٠٧، ص ٧٧). وإذا كان إمداد المرأة بالمعارف والمهارات مع تهيئة الفرص المجتمعية التي تشجعها على أن تخوض معارك التنمية يعد هدف أساسي من أهداف ممارسي الخدمة الاجتماعية في معظم المنظمات المهتمة بتحسين أوضاع المرأة، حيث تعتبر الخدمة الاجتماعية من المهن التي تتعامل مع المجتمع وتسعى إلى المساهمة الإيجابية في

حل مشكلاته ومواجهة معوقاته، ويعتبر العمل مع المرأة احد اهتمامات الخدمة الاجتماعية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق تكامل معارفها ومهاراتها وتنميتها لتأكيد حقوق المرأة(أبو المعاطي،٢٠٠٤،ص٨٨).

وتحدد الدراسة وحدة عملها بأنها المرأة التي تستفيد وتتعامل مع أحد الجمعيات المشهرة والتي تقدم خدمات متنوعة للمرأة، بغض النظر عن أي خصائص مختلفة للمرأة.

(٣) العدالة الاجتماعية وأهميتها:

العدالة الاجتماعية تستمد معناها من كلمة عدل الذي يعتبر من أهم وأعظم الأهداف في الحياة الإنسانية، وتهدف العدالة إلى إعطاء كل ذوي حق حقه دون جور على حقوق الآخرين (ابن منظور، ٢٠٠٣، ص ٧١٧).

ويؤكد ذلك مجمع اللغة العربية فيرى أن العدالة مستمدة من كلمة العدل بمعنى الإنصاف، وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه. (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠١، ص ٤٠٩).

وتعرف العدالة الاجتماعية بأنها تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما يتيح له قدراته (بدوي، ١٩٨٢، ص ٣٨٩). والعدالة الاجتماعية حالة مثالية فيها كل أفراد المجتمع لهم نفس الحقوق الأساسية والمادية والفرص والالتزامات والمكاسب الاجتماعية (السكري، ٢٠٠٠، ص ٤٩٥). ويعرف معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية "العدالة الاجتماعية" بأنها نظام مثالي يتمتع فيه أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية، وتكافؤ الفرص والحماية والواجبات والخدمات الاجتماعية (درويش، ١٩٩٨، ص ١٥٣).

والعدالة الاجتماعية تشمل العدالة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك التوزيع العادل للموارد لضمان ذلك دستوريًا. (Erickson, 2010, P1).

ويمكن للعدالة في العلاقات بين الأفراد أن تعزز البيئة الداعمة للعمل الإبداعي وتشكيل السلوكيات السوية بين الافراد (N.Madjar, 2011, P 730). وتعد المساواة ركيزة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، فهي أساس لا غنى عنه بالنسبة للحريات العامة.

وتشمل العدالة الاجتماعية توفير كافة الحقوق والفرص والحماية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع وتهيئة الظروف التي تحقق ذلك (Maschi, 2009, P25).

وتعتبر العدالة الاجتماعية من أهداف السياسة الاجتماعية في المجتمع (اليوسف، ٢٠٠٨، ص ص ٣٥-٣٦).

وتتحقق العدالة الاجتماعية من خلال إزالة كافة أشكال التمييز بسبب النوع، أو بحسب اللون، أو الجنس، أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد. (ناجي، ٢٠١٣،ص ٣٤١).

وتعد العدالة الاجتماعية مسئولية الدولة نحو جميع أفرادها بغض النظر عن العرق، الجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد. (Katharine, 2006, P1).

والخدمة الاجتماعية تستجيب لاحتياجات الناس في المجتمع، وهي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلى تجمع عادل يحرص على إشباع احتياجات الناس، وحاجاتهم المادية فيها وغير المادية وإزالة العقبات التي تعترض الأداء الاجتماعي لهم (أبو النصر، ٢٠١٠، ص ٧٦).

ويسعى الأخصائيين الاجتماعيين إلى تدعيم قيم العدالة الاجتماعية كأحد مبادئ حقوق الإنسان وكذلك تدعيم المساواة بين أفراد المجتمع والاهتمام بكافة الفئات لتحقيق المساواة بينهم وخاصة الفئات الفقيرة (Antioinette, 2014, P314).

وتنظر الدراسة الحالية للعدالة الاجتماعية بأنها المساواة في كافة الحقوق والواجبات بين كافة أفراد المجتمع، وأن تتيح جمعيات المرأة عدالة في توزيع الخدمات، وعدالة في اجراءات تقديم الخدمة ومساواة في كافة البرامج بين الجميع دون تمييز.

سادسا: التوجه النظري للدراسة: الخدمة الاجتماعية النسائية feminist social work

تنطلق الدراسة الحالية من مفهوم في الخدمة الاجتماعية يطلق عليه البعض الخدمة الاجتماعية النسائية أو الاتجاه النسوي للخدمة الاجتماعية، وهو اتجاه يهتم بقضايا المرأة ومشكلاتها والاساليب المهنية للتعامل معها. وتمتد جذور الخدمة الاجتماعية النسائية والداعية للمساواة بين الجنسين إلى الحركة النسائية في عقدي الستينات، والسبعينات، فهي مساعدة تقدمها النساء لنساء آخريات بهدف كشف آثار الظلم الناتج عن التفرقة الجنسية في المجتمع، والعمل على إزالتها حتى يتحقق النمو والتطور الشخصي (باين، ٢٠١٠، ص ٢٦٩). وتقوم النظرية النسوية على افتراض مؤداه أن الظلم والاضطهاد الواقع على المرأة يمثل نمطًا فرعيًا في أي نظام للعلاقات الاجتماعية، وهو ليس مبني على السلطة الأبوية لكن نتيجة للعلاقات الإنسانية على وجه العموم تتشكل من خلال التبعية والعنف والنافسة. (شكري وآخرون، ٢٠٠١، ص ٢٠). وترى جامبل أن النظرية النسوية مصطلح يشير إلى كل من يعتقد أن المرأة تأخذ مكانة أدنى من الرجل في المجتمعات التي تصنع الرجال والنساء في تصانيف اقتصادية أو ثقافية مختلفة (جامبل، ٢٠٠٢، ص ٣٢٧). وتنادي النظرية النسوية بالمطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية

والسياسية للمرأة في إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيدًا من الحرية والديمقراطية (زايد وآخرون ٢٠٠٢، ص٣٩).

وعرفت Dominlli الخدمة الاجتماعية النسائية بأنها أحد أشكال ممارسة الخدمة الاجتماعية والتي تتخذ من أوضاع النساء في العالم ثقافة البداية للعمل من خلال تحليل تلك الأوضاع، واكتشاف العلاقة بين الأوضاع الفردية للنساء وأوضاعها المجتمعية، وكذلك طرق الاستجابة لحاجاتها النوعية تحقيقًا لعلاقات المساواة في تفاعلات الممارسين مع العملاء وتحديد الأنساق التي تظهر فيها حالات عدم المساواة، والتعامل بقدر أكبر من الفاعلية مع التعقيدات المختلفة في الحياة النسائية، ومنها الانفعالات وأشكال الانحراف المختلفة التي يمكن أن تترتب على تلك التعقيدات (عبد المجيد ٢٠٠٢، ص ٢٢٦).

وهدف الخدمة الاجتماعية النسائية تحسين رفاهية المرأة من خلال دعم مكانتها الاجتماعية ومكانتها في المجتمع. والأخصائيين الاجتماعيين في مجال الخدمة الاجتماعية النسائية كن أول من عمل على استئصال مشاكل المرأة في مواقعهن وأدوارهن الاجتماعية كنساء. وقد استفادت الناشطات من رؤى نسوية بشكل عام في النظرية والممارسة (Dominelli, 2002, P21).

وتستند ممارسة الخدمة الاجتماعية النسائية إلى مبادئ مستمدة من التحليلات السياسية والاجتماعية للحركات النسائية في الولايات المتحدة وخارجها كمنهج عملي، وتؤكد النسوية والحلول النسائية، والعمليات الديمقراطية (White,2005, pp143:156).

وتعتبر العلاقة بين الأخصائيين الاجتماعيين في مجال عمل المرأة ومستفيدي الخدمة من الاهتمامات المركزية في أدبيات الخدمة الاجتماعية النسوية وكذلك مناقشة القواسم المشتركة وأوجه التنوع بينهما (Coulibally, 2011, P18).

وتنظر الدراسة إلى توجه الخدمة الاجتماعية النسائية باعتبارها التوجه النظري المناسب للممارسة المهنية مع الجمعيات العاملة مع المرأة، حيث تعتمد الخدمة الاجتماعية النسائية على المبادئ العامة للممارسة، مع الاهتمام بالمبادئ المستمدة من علم الاجتماع والحركات الاجتماعية التي تنادي بالاهتمام بالمرأة ومواجهة كافة مشكلاتها مع مراعاة كافة الجوانب الاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري.

سابعا: الإطار المنهجي للدراسة:

يتضمن الإطار المنهجي للدراسة الآتي:

١- نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية حيث ستقوم الباحثة بالوصف والتحليل لإسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية للنساء.

٢- المنهج المستخدم:

تستخدم الباحثة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة باختيار عدد من الجمعيات العاملة في مجال المرأة لتطبيق الدراسة الميدانية عليها.

٣- أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات في الآتي:

أ- استمارة استبار للمستفيدات حول اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية:

قامت الباحثة بتصميم استمارة استبار للمستفيدات حول إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والدراسات السابقة، واستمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد أجرت الباحثة الصدق الظاهري للأداة بعد عرضها على عدد (٧) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٧٥%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءً على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما أجرت الباحثة ثبات إحصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من المستفيدات باستخدام معامل ألفا- كرونباخ، وبلغ معامل الثبات(٠.٨٤) وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

ب- تحليل المحتوى:

وهو أسلوب علمي واقعي موضوعي للتعرف على الوضع القائم ومشكلاته من مصدر أو أكثر من مصادر التحليل المختلفة (السروجي، ٢٠٠٨، ص ٢٦٣).

وتم تحديد محكات التحليل الآتية لتطبيقها على الدراسات المختارة:

- نوع دراسة. - سنة النشر. - المنهج العلمي.

- الأداة العملية. – نمط الدراسة. – جنسية الباحث.
- بالإضافة إلى هدف الدراسات الخاصة بالمرأة والعدالة الاجتماعية.
- نتائج الدراسات. – التوصيات.

وقد تم تطبيق تحليل المحتوى على (٥٦) دراسة (ارجع جدول رقم (١٢)) تفصيلاً. من خلال إعداد دليل المحتوى وتطبيقه على هذه الدراسات. على أن تكون الدراسات بداية من سنة ٢٠٠٠ ميلادية.

٤- مجالات الدراسة:

(أ) المجال البشري: تم تطبيق استمارة استبار حول إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة على عدد (١٣١) مستفيدة من الجمعيات تم اختيارهن بطريقة العينة العشوائية من خلال (٥) جمعيات. واشترط أن تكون المستفيدة بها تتعامل بشكل دائم مع الجمعية وتوافق على تطبيق الاستمارة ومن المستفيدات من خدمات الجمعية بصفة مستمرة.

(ب) المجال المكاني: تم اختيار محافظتى القاهرة والجيزة لتطبيق الدراسة عليها باعتبار أن بهم أكبر عدد من الجمعيات الأهلية وكذلك تتوافر بها عدد مناسب من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد أمكن للباحثة الحصول على موافقة (٥) جمعيات للتطبيق برغم ظروف كورونا وما يواجه من صعوبة في التطبيق، **وهذه الجمعيات كالتالي:**

- جمعية النشاط النسائي بالساحل.
- جمعية الخدمات الاجتماعية ببولاق أبو العلا.
- الجمعية الخيرية الإسلامية بمسجد الرحمة بقسم الساحل.
- جمعية تواصل بالجيزة.
- الجمعية المصرية لتدعيم الأسرة بمشروعي المعاونات المنزلية، وجليسة الطفل والمسن.

(ج) المجال الزمني: ويقصد به الفترة الزمنية لجمع البيانات وهي من الفترة ١/12/ 2022 الى ٢٠٢٣/٢/١.

٥- تحديد مستوى اسهامات الجمعية الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية:

للحكم على مستوى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)،

لا (درجة واحدة)، يتم ترميز وادخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣-١=٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢= ٠.٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد أعلى الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

جدول (١) مستويات المتوسطات الحسابية

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١ إلى أقل من ١.٦٧	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٥	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ٢.٣٥ إلى ٣	مستوى مرتفع

٦- **أساليب التحليل الإحصائي:** تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0)الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية : التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا. كرونباخ)، واختبار كا ^{2}لعينة واحدة – اختبار حسن أو جودة التطابق، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل ارتباط كا^2، ومعامل ارتباط جاما، وتحليل التباين أحادي الاتجاه، وطريقة الفرق المعنوي الأصغر.

ثامنا: نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: وصف المستفيدات مجتمع الدراسة:

جدول (٢) وصف المستفيدات مجتمع الدراسة

م	المتغيرات الكمية	س	σ
١	السن	٤١	٨
٢	عدد أفراد الأسرة	٤	١
٣	متوسط الدخل الشهري للأسرة	١٢٢٢	٢٦٠
م	الحالة الاجتماعية	ك	%
١	متزوجة	٧٠	٥٣.٤
٢	مطلقة	٢٥	١٩.١
٣	أرملة	٣٦	٢٧.٥
	المجموع	١٣١	١٠٠
م	الحالة التعليمية	ك	%

١	أمية	٢٧	٢٠.٦
٢	تقرأ وتكتب	٣٣	٢٥.٢
٣	مؤهل أقل من المتوسط	٣٠	٢٢.٩
٤	مؤهل متوسط	٤١	٣١.٣
	المجموع	١٣١	١٠٠

م	الوظيفة	ك	%
١	قطاع خاص	٤٢	٣٢.١
٢	أعمال حرة	٤٣	٣٢.٨
٣	ربة منزل	٤٦	٣٥.١
	المجموع	١٣١	١٠٠

م	الجمعيات الأهلية	ك	%
١	جمعية النشاط النسائي بالساحل	١٦	١٢.٢
٢	جمعية الخدمات الاجتماعية ببولاق	١٥	١١.٥
٣	الجمعية الخيرية الإسلامية بمسجد الرحمة	١٠	٧.٦
٤	جمعية تواصل بالجيزة	٣٠	٢٢.٩
٥	الجمعية المصرية لتدعيم الأسرة (معاونات منزلية)	٣٠	٢٢.٩
٦	الجمعية المصرية لتدعيم الأسرة (جليس المسنين)	٣٠	٢٢.٩
	الجمعيات الأهلية	١٣١	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن المستفيدات (٤١) سنة، وبانحراف معياري (٨) سنوات تقريباً.
- متوسط عدد أفراد أسر المستفيدات (٤) أفراد، وبانحراف معياري فرد واحد تقريباً.
- متوسط الدخل الشهري لأسر المستفيدات (١٢٢٢) جنية، وبانحراف معياري (٢٦٠) جنية تقريباً.
- أكبر نسبة من المستفيدات متزوجات بنسبة (٥٣.٤%)، ثم أرملة بنسبة (٢٧.٥%)، يليها مطلقة بنسبة (١٩.١%).
- أكبر نسبة من المستفيدات حاصلات علي مؤهل متوسط بنسبة (٣١.٣%)، ثم تقرأ وتكتب بنسبة (٢٥.٢ ,(%يليها الحاصلات علي مؤهل أقل من المتوسط بنسبة (٢٢.٩%)، ثم أمية بنسبة (٢٠.٦%).
- أكبر نسبة من المستفيدات ربة منزل بنسبة (٣٥.١%)، ثم تعملن أعمال حرة بنسبة (٣٢.٨%)، يليها تعملن بالقطاع الخاص بنسبة (٣٢.١%).

- أكبر نسبة من المستفيدات بجمعية تواصل بالجيزة، والجمعية المصرية لتدعيم الأسرة (معاونات منزلية,(والجمعية المصرية لتدعيم الأسرة (جليس المسنين) بنسبة (٢٢.٩%)، ثم جمعية النشاط النسائي بالساحل بنسبة (١٢.٢%)، يليها جمعية الخدمات الاجتماعية ببولاق بنسبة (١١.٥%)، ثم الجمعية الخيرية الإسلامية بمسجد الرحمة بنسبة (٧.٦.%)

المحور الثاني: اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية:

١- العدالة وتكافؤ الفرص المتاحة:

جدول (٣) العدالة في تكافؤ الفرص المتاحة كما تحددها المستفيدات (ن = ١٣١)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا٢ ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تكفل الجمعية فرص الحصول علي الخدمات للجميع دون استثناء	٧٧	٥٨.٨	٤٩	٣٧.٤	٥	٣.٨	٢.٥٥	٠.٥٧	٦٠.٣٣٦**	١
٢	يتساوي الجميع في الحصول علي مستوي معيشة ملائم	٤٤	٣٣.٦	٧٦	٥٨	١١	٨.٤	٢.٢٥	٠.٦	٤٨.٣٨٢**	٥
٣	تتاح الفرصة لي للاندماج الاجتماعي	٥٥	٤٢	٦٨	٥١.٩	٨	٦.١	٢.٣٦	٠.٦	٤٥.٦٣٤**	٢
٤	تتعدد فرص العمل في المجتمع أمامي	٥٠	٣٨.٢	٦٩	٥٢.٧	١٢	٩.٢	٢.٢٩	٠.٦٣	٣٨.٥٨٠**	٤

٥	فرص العمل المتاحة في المجتمع تتناسب مع قدراتي	٣٩	٢٩.٨	٨٢	٦٢.٦	١٠	٧.٦	٢.٢٢	٠.٥٧	**٦٠.١٠٧	٦
٦	توزع فرص العمل بين جميع الفئات طبقاً للكفاءة وليس الوساطة	٦٢	٤٧.٣	٥١	٣٨.٩	١٨	١٣.٧	٢.٣٤	٠.٧١	**٢٤.١٠٥	٣
٧	توفر الجمعية مصادر التمويل اللازمة للمشروعات الصغيرة للمرأة	٣٣	٢٥.٢	٦٣	٤٨.١	٣٥	٢٦.٧	١.٩٨	٠.٧٢	**١٢.٨٨٥	٨
٨	فرص إقامة مشروعات صغيرة متاحة للجميع دون تمييز	٤٨	٣٦.٦	٤٧	٣٥.٩	٣٦	٢٧.٥	٢.٠٩	٠.٨	٢.٠٣١	٧
	البعد ككل							٢.٢٦	٠.٤٢	مستوى متوسط	

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى العدالة في تكافؤ الفرص المتاحة كما تحددها المستفيدات متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تكفل الجمعية فرص الحصول علي الخدمات للجميع دون استثناء بمتوسط حسابي (٢.٥٥)، وجاء بالترتيب الثاني تتاح الفرصة لي للاندماج الاجتماعي بمتوسط حسابي (٢.٣٦)، وأخيراً توفر الجمعية مصادر التمويل اللازمة للمشروعات الصغيرة للمرأة بمتوسط حسابي (١.٩٨).
- وبمراجعة قيمة كا^{2} لكل عنصر من عناصر العدالة في تكافؤ الفرص المتاحة كما تحددها المستفيدات يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) ما عدا فرص إقامة مشروعات صغيرة متاحة للجميع دون تمييز، مما يشير إلى إمكانية تعميم باقي النتائج على مجتمع الدراسة.
- ويتفق هذه النتائج مع دراسة رشا محمود السيد (٢٠١١) والتي تناولت أهمية العدالة في الرقابة لمنع المشكلات، وكذلك دراسة خليل عبد المقصود (٢٠٠٠) حول جهود الجمعيات في تعليم المرأة بمساواة، وكذلك دراسة أمل جابر (٢٠٠٩) التي تناولت التغير السلوكي للمرأة، وايضًا دراسة Doyle, L 2012 التي تناولت العنصرية كعامل أساسي في عدم العدالة الاجتماعية.

٢- العدالة في توزيع الدخل:

جدول (٤) العدالة في توزيع الدخل كما تحددها المستفيدات ن = ١٣١

م	العبارات	الاستجابات								

		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	توجد أسس موضوعية عادلة في توزيع مساعدات الضمان الاجتماعي للمرأة	٧٧	٥٨.٨	٤٤	٣٣.٦	١٠	٧.٦	٢.٥١	٠.٦٤	**٥١.٤٠٥	١
٢	أحصل علي الدخل الملائم لظروفي الاقتصادية	٣٥	٢٦.٧	٦١	٤٦.٦	٣٥	٢٦.٧	٢	٠.٧٣	**١٠.٣٢١	٥
٣	أحصل علي الدخل الذي يكفي احتياجات أسرتي	٢٣	١٧.٦	٦٧	٥١.١	٤١	٣١.٣	١.٨٦	٠.٦٩	**٢٢.٤١٢	٦
٤	يوجد عدالة في توزيع الدخول بين جميع المستفيدات من الجمعية	٤٦	٣٥.١	٦٢	٤٧.٣	٢٣	١٧.٦	٢.١٨	٠.٧١	**١٧.٦٠٣	٤
٥	تتضافر الجهود المجتمعية لمساعدتي في الحياة العامة	٤٩	٣٧.٤	٦٤	٤٨.٩	١٨	١٣.٧	٢.٢٤	٠.٦٨	**٢٥.٢٠٦	٣
٦	أشعر بالرضا عن دخلي مقارنة بدخول الأخرين	٥٢	٣٩.٧	٦٣	٤٨.١	١٦	١٢.٢	٢.٢٧	٠.٦٧	**٢٧.٦٧٩	٢
	البعد ككل							٢.١٨	٠.٥	مستوى متوسط	

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق:

- مستوى العدالة في توزيع الدخول كما تحددها المستفيدات متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.١٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول توجد أسس موضوعية عادلة في توزيع مساعدات الضمان الاجتماعي للمرأة بمتوسط حسابي (٢.٥١)، وجاء بالترتيب الثاني أشعر بالرضا عن دخلي مقارنة بدخول الآخرين بمتوسط حسابي (٢.٢٧)، وأخيراً أحصل علي الدخل الذي يكفي احتياجات أسرتي بمتوسط حسابي (١.٨٦)
- وبمراجعة قيمة كا^{2} لكل عنصر من عناصر العدالة في توزيع الدخول كما تحددها المستفيدات يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

- وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة مخلص (٢٠١٥) حيث تناولت فعالية برامج منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة.
- ويتفق أيضًا مع دراسة (ABDou and others, 2016) والذي توضح الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تنمية القدرات الاقتصادية للمرأة وزيادة دخلها مما يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة من خلال توفير دخل مناسب لها.

٣- العدالة في توزيع الخدمات:

جدول (٥) العدالة في توزيع الخدمات كما تحددها المستفيدات

ن = ١٣١

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا٢ ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	إجراءات حصول المرأة على الخدمات واحدة	٧٧	٥٨.٨	٤٣	٣٢.٨	١١	٨.٤	٢.٥	٠.٦٥	٤٩.٨٩٣**	١
٢	إجراءات حصول المرأة على الخدمات	٥٦	٤٢.٧	٦١	٤٦.٦	١٤	١٠.٧	٢.٣٢	٠.٦٦	٣٠.٥١٩**	٥

	سهلة									
٣	تحصل المرأة على الخدمات فور التقدم للحصول عليها	٣٤	٢٦	٧٨	٥٩.٥	١٩	١٤.٥	٢.١١	٠.٦٣	**٤٣.٠٦٩	٧
٤	لا توجد محاباة عند تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة	٦٦	٥٠.٤	٥٢	٣٩.٧	١٣	٩.٩	٢.٤	٠.٦٧	**٣٤.٥٥٠	٢
٥	خدمات الرعاية الاجتماعية متاحة لجميع المستفيدات	٦٦	٥٠.٤	٥١	٣٨.٩	١٤	١٠.٧	٢.٤	٠.٦٨	**٣٢.٨٠٩	٣
٦	تلتزم الجمعية بتوفير التمويل اللازم لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة	٤٠	٣٠.٥	٦٠	٤٥.٨	٣١	٢٣.٧	٢.٠٧	٠.٧٤	**١٠.٠٩٢	٨
٧	تقدم الجمعية خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة بالتساوي مع كل المستفيدات	٥٥	٤٢	٥٣	٤٠.٥	٢٣	١٧.٦	٢.٢٤	٠.٧٣	**١٤.٧١٨	٦
٨	يوجد عدد كاف من المسئولين بالجمعية لتقدم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة	٥٨	٤٤.٣	٦٢	٤٧.٣	١١	٨.٤	٢.٣٦	٠.٦٣	**٣٦.٨٤٠	٤
	البعد ككل							٢.٣	٠.٤٦	مستوى متوسط	

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى العدالة في توزيع الخدمات كما تحددها المستفيدات متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول إجراءات حصول المرأة على الخدمات واحدة بمتوسط حسابي (٢.٥)، وجاء بالترتيب الثاني لا توجد محاباة عند تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة بمتوسط حسابي (٢.٤) ,وأخيراً تلتزم الجمعية بتوفير التمويل اللازم لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة بمتوسط حسابي (٢.٠٧).
- وبمراجعة قيمة كا 2لكل عنصر من عناصر العدالة في توزيع الخدمات كما تحددها المستفيدات يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.
- ويتفق نتائج الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة حيث تتفق مع دراسة وفاء أبوبكر (٢٠١٤) التي تناولت دور الجمعيات الأهلية في إشباع الحاجات الأساسية للمرأة من خلال توفير الخدمات المختلفة ليتحقق العدالة والمساواة.
- ويتفق أيضا مع دراسة عبد الونيس (٢٠٠٦) التي عرضت واقع العدالة في توزيع الخدمات المختلفة والحاجة لإيجاد جهاز رقابي لتوزيع الموارد لضمان العدالة.

٤- المساواة في الحقوق:

جدول (٦) المساواة في الحقوق كما تحددها المستفيدات ن = ١٣١

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا٢ ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	يطبق القانون علي الجميع دون تمييز	٨١	٦١.٨	٤٣	٣٢.٨	٧	٥.٣	٢.٥٦	٠.٦	**٦٢.٧١٨	١
٢	تطبق الجمعية شروط الحصول على الخدمات علي الجميع دون تمييز	٦٦	٥٠.٤	٥٨	٤٤.٣	٧	٥.٣	٢.٤٥	٠.٦	**٤٦.٩١٦	٣
٣	لا يوجد تمييز بين الجميع عند الحصول علي خدمات الرعاية الاجتماعية	٦٠	٤٥.٨	٥٦	٤٢.٧	١٥	١١.٥	٢.٣٤	٠.٦٨	**٢٨.٤١٢	٥
٤	تشجعني الجمعية علي المشاركة في الحياة العامة	٧٠	٥٣.٤	٥٤	٤١.٢	٧	٥.٣	٢.٤٨	٠.٦	**٤٩.١١٥	٢
٥	أحصل علي حقوقي في الدعم دون تمييز	٥٨	٤٤.٣	٦٠	٤٥.٨	١٣	٩.٩	٢.٣٤	٠.٦٥	**٣٢.٣٥١	٤
٦	السلع الغذائية متاحة للمستفيدات دون تمييز	٦٤	٤٨.٩	٤٧	٣٥.٩	٢٠	١٥.٣	٢.٣٤	٠.٧٣	**٢٢.٥٥٠	٦
	البعد ككل							٣.٤٢	٠.٤٧	مستوى مرتفع	

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى المساواة في الحقوق كما تحددها المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٤٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول يطبق القانون علي الجميع دون تمييز بمتوسط حسابي (٢.٥٦)، وجاء بالترتيب الثاني تشجعني الجمعية علي المشاركة في الحياة العامة بمتوسط حسابي (٢.٤٨)، وأخيراً السلع الغذائية متاحة للمستفيدات دون تمييز بمتوسط حسابي (٢.٣٤).
- وبمراجعة قيمة كا٢ لكل عنصر من عناصر المساواة في الحقوق كما تحددها المستفيدات يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

- تتفق النتائج السابقة مع دراسة بسمة عبد اللطيف (٢٠١٤) والتي توصي بضرورة الالتزام الأخلاقي والتنظيمي لدى العاملين بالجمعيات لضمان المساواة في الحقوق، وأيضًا دراسة حسام محمد محمد إسماعيل ٢٠١٥ والتي أوضحت تمكين الفقراء في المشاركة يساهم فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.
- ويتفق أيضًا النتائج السابقة مع دراسة (Fraser, M, 2008) والتي تناولت أهمية تمكين الأسرة الفقيرة للحد من فقرها وتحقيق العدالة.
- وكذلك دراسة (Minier, 2014) والتي تناولت دور المنظمات غير الحكومية النسائية في تحقيق المساواة بين الجنسين والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٥- المساواة في الواجبات:

جدول (٧) المساواة في الواجبات كما تحددها المستفيدات ن = ١٣١

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا٢ ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	التزم بقوانين الدولة.	٩٩	٧٥.٦	٢٩	٢٢.١	٣	٢.٣	٢.٧٣	٠.٤٩	١١٢.٩١٦**	١
٢	أشارك في خدمة مجتمعي.	٧٧	٤٣	٤٣	٣٢.٨	١١	٨.٤	٢.٥	٠.٦٥	٤٩.٨٩٣**	٤
٣	يتساوى الجميع في أداء الضرائب التي تفرض عليهم.	٥٩	٦٢	٦٢	٤٧.٣	١٠	٧.٦	٢.٣٧	٠.٦٢	٣٩.٠٣٨**	٦
٤	أقوم بأداء واجباتي تجاه الدولة.	٧٦	٤٨	٤٨	٣٦.٦	٧	٥.٣	٢.٥٣	٠.٦	٥٥.١٦٠**	٣
٥	تتاح الفرصة أمامي لاختيار من يمثلني.	٦٣	٥٦	٥٦	٤٢.٧	١٢	٩.٢	٢.٣٩	٠.٦٥	٣٥.٠٠٨**	٥
٦	أسعى إلى تنمية قدراتي الذاتية لمواجهة ظروفي	٨٢	٤١	٤١	٣١.٣	٨	٦.١	٢.٥٦	٠.٦١	٦٢.٩٤٧**	٢
	البعد ككل							٢.٥٢	٠.٤١	مستوى مرتفع	

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى المساواة في الحقوق كما تحددها المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٤٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول يطبق القانون علي الجميع دون تمييز بمتوسط حسابي (٢.٥٦)، وجاء بالترتيب الثاني تشجعني الجمعية علي المشاركة في الحياة العامة بمتوسط حسابي (٢.٤٨)، وأخيراً السلع الغذائية متاحة للمستفيدات دون تمييز بمتوسط حسابي (٢.٣٤).

- وبمراجعة قيمة كا٢ لكل عنصر من عناصر المساواة في الحقوق كما تحددها المستفيدات يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.
- وتتفق نتائج الدراسة مع العديد من الدراسات فنجد دراسة هبه عبد اللطيف (٢٠٠٤) والتي تناولت دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات المقدمة للمرأة المعيلة.
- وأيضًا تتفق مع دراسة (Mckevit,2020) والتي عرضت تجربة المرأة الأمريكية في حركات الحقوق المدنية وتناولت مجموعة من التوصيات لاستدامة العدالة الاجتماعية للمرأة.

المحور الثالث: الصعوبات التي تواجه إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية:

جدول (٨) الصعوبات التي تواجه إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية كما تحددها المستفيدات ن = ١٣١

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا٢ ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				

١	ضعف الإعلان الكافي عن جهود الجمعية في مساعدة المرأة.	٩٥	٧٢.٥	٣٣	٢٥.٢	٣	٢.٣	٢.٧	٠.٥١	١٠٠.٨٢٤**	١
٢	عدم تطوير برامج الجمعية لتواكب مع الاحتياجات المتعددة للمرأة.	٦٠	٤٥.٨	٦٨	٥١.٩	٣	٢.٣	٢.٤٤	٠.٥٤	٥٧.٥٤٢**	٥
٣	ضعف المشاركة المجتمعية في دعم الجمعية لمساعدة المرأة.	٦٠	٤٥.٨	٦٢	٤٧.٣	٩	٦.٩	٢.٣٩	٠.٦١	٤١.٣٢٨**	٧
٤	نقص الموارد اللازمة لتقديم خدمات الرعاية لاجتماعية.	٦٦	٥٠.٤	٦١	٤٦.٦	٤	٣.١	٢.٤٧	٠.٥٦	٥٤.٣٣٦**	٤
٥	نقص عدد الجمعيات العاملة في مجال المرأة لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.	٧٨	٥٩.٥	٤٤	٣٣.٦	٩	٦.٩	٢.٥٣	٠.٦٢	٥٤.٥١٩**	٢
٦	عدم مشاركة المرأة في تحديد احتياجاتها.	٥٥	٤٢	٦٧	٥١.١	٩	٦.٩	٢.٣٥	٠.٦١	٤٢.٩٣١**	٩
٧	عدم معرفة آرائنا في الخدمات المقدمة لنا.	٧٥	٥٧.٣	٤٧	٣٥.٩	٩	٦.٩	٢.٥	٠.٦٢	٥٠.٢٦٠**	٣
٨	عدم مناسبة مواعيد عمل الجمعية لظروفنا.	٥٦	٤٢.٧	٦٧	٥١.١	٨	٦.١	٢.٣٧	٠.٦	٤٥.٠٨٤**	٨
٩	عدم وعي المرأة بأساليب الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية.	٧٠	٥٣.٤	٤٧	٣٥.٩	١٤	١٠.٧	٢.٤٣	٠.٦٨	٣٦.٢٩٠**	٦
١٠	صعوبة اجراءات الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية.	٦٣	٤٨.١	٤٦	٣٥.١	٢٢	١٦.٨	٢.٣١	٠.٧٥	١٩.٤٣٥**	١٠
	البعد ككل							٢.٤٥	٠.٣٩	مستوى مرتفع	

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى الصعوبات التي تواجه إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية كما تحددها المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٤٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول ضعف الإعلان الكافي عن جهود الجمعية في مساعدة المرأة بمتوسط حسابي (٢.٧) وجاء بالترتيب الثاني نقص عدد الجمعيات العاملة في مجال المرأة لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٥٣)، وأخيراً صعوبة إجراءات الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٣١).

- وبمراجعة قيمة كا 2لكل عنصر من عناصر الصعوبات التي تواجه إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية كما تحددها المستفيدات يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.
- وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات الأخرى من حيث الصعوبات التي تواجه جمعيات المرأة العاملة في تحقيق العدالة الاجتماعية:
- فنجد دراسة الزغل(٢٠١١) تعرض المعوقات الإدارية لتحقيق الدعم كمعوق أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ودراسة (Doyle, L(2012 والتي عرضت الظلم الذي تواجهه النساء من السكان الأصليين في أستراليا كصعوبة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ودراسة معوض ٢٠٢٠ والتي أوضحت المعوقات التي تحول دون تحقيق الجمعيات الأهلية للتمكين الاقتصادي للمرأة.

المحور الرابع: مقترحات تفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة:

جدول (٩) مقترحات تفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في

تحقيق العدالة كما تحددها المستفيدات ن = ١٣١

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا٢ ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	الاهتمام بالإعلان الكافي عن جهود الجمعية في مساعدة المرأة	١٠٠	٧٦.٣	٢٤	١٨.٣	٧	٥.٣	٢.٧١	٠.٥٦	**١١٢.٢٣١	٧
٢	تطوير برامج الجمعية لتواكب مع الاحتياجات المتعدد للمرأة	٨٦	٦٥.٦	٣٩	٢٩.٨	٦	٤.٦	٢.٦١	٠.٥٨	**٧٤.٠٣١	١٠
٣	تنمية المشاركة المجتمعية في دعم الجمعية لمساعدة المرأة	٩٩	٧٥.٦	٢٧	٢٠.٦	٥	٣.٨	٢.٧٢	٠.٥٣	**١١٠.٧١٨	٦
٤	توفير الموارد اللازمة لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة	٩٩	٧٥.٦	٣٠	٢٢.٩	٢	١.٥	٢.٧٤	٠.٤٧	**١١٤.١٥٣	٣
٥	الاهتمام بتفعيل دور الجمعيات العاملة في مجال المرأة	٩٧	٧٤	٣٢	٢٤.٤	٢	١.٥	٢.٧٣	٠.٤٨	**١٠٨.٠١٥	٤
٦	تنمية وعي المرأة بأساليب الحصول على خدمات الجمعية	٩٤	٧١.٨	٣٣	٢٥.٢	٤	٣.١	٢.٦٩	٠.٥٣	**٩٦.٦٥٦	٨
٧	الحرص على مشاركة المرأة في تحديد احتياجاتها	٨٩	٦٧.٩	٣٥	٢٦.٧	٧	٥.٣	٢.٦٣	٠.٥٩	**٧٩.٥٧٣	٩
٨	الاهتمام بمعرفة أرائنا في الخدمات المقدمة لنا	١٠١	٧٧.١	٣٤	١٨.٣	٦	٤.٦	٢.٧٣	٠.٥٤	**١١٦.٦٢٦	٥
٩	تناسب مواعيد عمل الجمعية لظروفنا	١٠٣	٧٨.٦	٢٦	١٩.٨	٢	١.٥	٢.٧٧	٠.٤٦	**١٢٧.٥٢٧	٢
١٠	تسهيل إجراءات الحصول على الخدمات من الجمعية	١١١	٨٤.٧	١٦	١٢.٢	٤	٣.١	٢.٨٢	٠.٤٦	**١٥٧.٣٨٩	١
	البعد ككل							٢.٧١	٠.٣٦	مستوى مرتفع	

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى مقترحات تفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية كما تحددها المستفيدات متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء فى الترتيب الأول تسهيل إجراءات الحصول على الخدمات من الجمعية بمتوسط حسابي (٢.٨٢) وجاء بالترتيب الثاني تناسب مواعيد عمل الجمعية لظروفنا

بمتوسط حسابي (٢.٧٧)، وأخيراً تطوير برامج الجمعية لتواكب مع الاحتياجات المتعدد للمرأة بمتوسط حسابي (٢.٦١)

- وبمراجعة قيمة كا^{2} لكل عنصر من عناصر مقترحات تفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية كما تحددها المستفيدات يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.
- وتتفق نتائج الدراسة الحالية بالنسبة للمقترحات مع العديد من الدراسات مثل: دراسة أبو زيد (٢٠٠٦) التي تطالب بتعديل التشريعات وأهمية وسائل الإعلام في التوعية بحقوق المرأة: وكذلك مع دراسة Joy,(2006) حيث اقترحت الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات والمناهج لتوعية المجتمع تجاه المرأة وخاصة العنف تجاهها. وكذلك دراسة Erika(2011)والتي طالب بإكساب وتدريب النساء على مهارات الدفاع من خلال المنظمات الاجتماعية.
- وتناولت دراسة Coulibaly(2011) أهمية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مساعدة المرأة على مواجهة التحديات، وأكدت دراسة مدنى (٢٠١٨) على التوجيه بأهمية الدور الدفاعي لجمعيات تنمية المرأة وأخيرًا توصي دراسة محمد(٢٠٢٠) بالاهتمام البحثي بقضايا المرأة في مصر على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

المحور الخامس: اختبار فروض الدراسة:

١- اختبار الفرض الأول للدراسة: "من المتوقع أن يكون مستوى اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية متوسطًا":

جدول (١٠) مستوى اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية ككل (ن=١٣١)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	العدالة في تكافؤ الفرص المتاحة	٢.٢٦	٠.٤٢	متوسط	٤
٢	العدالة في توزيع الدخول	٢.١٨	٠.٥	متوسط	٥
٣	العدالة في توزيع الخدمات	٢.٣	٠.٤٦	متوسط	٣
٤	المساواة في الحقوق	٢.٤٢	٠.٤٧	مرتفع	٢
٥	المساواة في الواجبات	٢.٥٢	٠.٤١	مرتفع	١
الاسهامات ككل		٢.٣٣	٠.٣٥	مستوى متوسط	

يوضح الجدول السابق أن: مستوى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية ككل كما تحددها المستفيدات متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٣٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول المساواة في الواجبات بمتوسط حسابي (٢.٥٢)، وجاء بالترتيب الثاني المساواة في الحقوق بمتوسط حسابي (٢.٤٢)، وأخيراً العدالة في توزيع الدخول بمتوسط حسابي (٢.١٨) مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية متوسطاً**."** ٢- **اختبار الفرض الثاني للدراسة**: "توجد علاقة دالة إحصائيًا بين بعض المتغيرات الديموجرافية

٢-اختبار الفرض الثاني للدراسة: "توجد علاقة دالة إحصائيًا بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيد وتحديدهن لمستوى اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية":

جدول (١١) العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيد وتحديدهن لمستوى اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية

(ن=١٣١)

م	المتغيرات الديموجرافية	الاسهامات ككل		
		العامل المستخدم	قيمته ودلالته	
١	السن	بيرسون	٠.٠٩٢	
٢	الحالة الاجتماعية	كا^{٢}	١٩٠.٤٤٦	(د.ج= ١٩٢)
٣	الحالة التعليمية	جاما	٠.٠٦٧	
٤	الوظيفة	كا^{٢}	١٩١.٣١١	(د.ج= ١٩٢)
٥	عدد أفراد الأسرة	بيرسون	٠.١٣٤	
٦	متوسط الدخل الشهري للأسرة	بيرسون	٠.١٨٧	

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدات وتحديدهن لمستوى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا يعني أن تحديد إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية ككل لا يختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدات (السن، الحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، الوظيفة، وعدد أفراد الأسرة، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة .(مما يجعلنا نرفض الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " توجد

علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدات وتحديدهن لمستوى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية" .

٣-**اختبار الفرض الثالث للدراسة:** "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيًا بين استجابات المستفيدات وفقًا للجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية":

جدول (١٢) الفروق المعنوية بين استجابات المستفيدات وفقًا للجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية (•) باستخدام اختبار One Way ANOVA. ن = ١٣١

م	الأبعاد	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة F (ف)	الدلالة	اختبار LSD
١	العدالة في تكافؤ الفرص المتاحة	التباين بين المجموعات	٤.١١٥	٥	٠.٨٢٣	٥.٥٧٧	**	1> 2 – 6
		التباين داخل المجموعات	١٨.٤٥	١٢٥	٠.١٤٨			
		المجموع	٢٢.٥٦	١٣٠				
٢	العدالة في توزيع الدخول	التباين بين المجموعات	٥.٨٦٤	٥	١.١٧٣	٥.٥٨٨	**	1> 2 – 6
		التباين داخل المجموعات	٢٦.٢٣	١٢٥	٢١٠			
		المجموع	٣٢.١	١٣٠				
٣	العدالة في توزيع الخدمات	التباين بين المجموعات	٢.٦١	٥	٠.٥٢٢	٢.٦٥٢	*	1> 2 – 6
		التباين داخل المجموعات	٢٤.٦	١٢٥	٠.١٩٧			
		المجموع	٢٧.٢١	١٣٠				
٤	المساواة في الحقوق	التباين بين المجموعات	٧.١٧٣	٥	١.٤٣٥	٨.٢٢٩	**	1> 2 – 6
		التباين داخل المجموعات	٢١.٧٩	١٢٥	٠.١٧٤			
		المجموع	٢٨.٩٦	١٣٠				
٥	المساواة في الواجبات	التباين بين المجموعات	٥.٢٥٦	٥	١.٠٥١	٨.١٠٥	**	1> 2 – 6
		التباين داخل المجموعات	١٦.٢١	١٢٥	١.٣٠			

• تتقسم فئات الجمعيات الأهلية إلى ستة مجموعات: المجموعة (١) جمعية النشاط النسائي بالساحل ن = (١٦)، والمجموعة (٢) جمعية الخدمات *الاجتماعية* ببولاق ن= (١٥)، والمجموعة (٣) الجمعية الخيرية بمسجد الرحمة ن=(١٠)، والمجموعة (٤) جمعية تواصل بالجيزة ن= (٣٠)، والمجموعة (٥) الجمعية المصرية لتدعيم الأسرة (معونات منزلية) ن= (٣٠)، والمجموعة(٦) الجمعية المصرية لتدعيم الأسرة (جليس المسنين) ن = (٣٠).

		المجموع	٢١.٤٧	١٣٠			
الاسهامات ككل		التباين بين المجموعات	٣.٦٢٧	٥	٠.٧٢٥	٧.٣٩٥	**	1> 2 – 6
		التباين داخل المجموعات	١٢.٢٦	١٢٥	٠.٠٩٨			
		المجموع	١٥.٨٩	١٣٠				

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١)، (٠.٠٥) بين استجابات المستفيدات وفقاً للجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية كما تحددها المستفيدات (العدالة في تكافؤ الفرص المتاحة، والعدالة في توزيع الدخول، والعدالة في توزيع الخدمات، والمساواة في الحقوق، والمساواة في الواجبات، والإسهامات ككل). وهذه الفروق لصالح الفئة الأولى التي تقع في (جمعية النشاط النسائي بالساحل) لتصبح أكثر الجمعيات الأهلية تحديداً لتلك الإسهامات .مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدات وفقاً للجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية".

تاسعا: نتائج تحليل المحتوى:

جدول رقم (١٢) لوصف دراسات تحليل المحتوى لإسهامات

الجمعيات العاملة مع المرأة في العدالة الاجتماعية

وحدة التحليل	فئات التحليل	التكرار	النسبة	الترتيب
نوع الدراسة	ماجستير	١٢	%٢١.٥	٣
	دكتوراه	١٤	%٢٥	٢
	بحوث منشورة	٣٠	%٥٣.٥	١
سنة النشر	٢٠٠٠ –٢٠٠٥	٨	%١٤	٤
	٢٠٠٥ –٢٠١٠	١١	%١٩.٥	٣
	٢٠١٠ –٢٠١٥	١٩	%٣٤	١
	٢٠١٥ فأكثر	١٨	%٣٢.٥	٢
المنهج العلمي	مسح اجتماعي بالحصر الشامل	٨	%١٤	٢
	مسح اجتماعي بالعينة	٣٩	%٧٠	١

	دراسة حالة	٤	%٧	٤
	منهج شبه تجريبي	٥	%٩	٣
الأدوات	استمارة استبيان	٤٢	%٧٥	١
	استمارة مقابلة مقننة	٣٥	%٦٢	٢
	استمارة مقابلة شبة مقننة	١٢	%٢١	٣
	استمارة قياس	١١	%١٩	٤
نمط الدراسة	وصفية تحليلية	٤٦	%٨٢	١
	تقويمية	٤	%٧	٣
	التدخل المهني	٦	%١١	٢
الجنسية	عربي	٣٦	%٦٤	١
	اجنبي	٢٠	%٣٦	٢
مج	٥٦	–	١٠٠	–

من خلال النظرة التحليلية للجدول السابق يتضح الآتي:

١. أن أعلى نسبة في البحوث المنشورة بنسبة ٥٣.٥% يليها رسائل الدكتوراه بنسبة ٢٥% ، وأخيرًا دراسات الماجستير بنسبة ٢١.٥%.

٢. بالنسبة لسنة النشر أعلى نسبة ٢٠١٠ –٢٠١٥ نسبة ٣٤%، ويلي ذلك ٢٠.٥ بنسبة ٣٢.٥% ويلي ذلك بنسبة ١٩.٥% وأخيرًا ٢٠٠٠ –٢٠٠٥ سنة بنسبة ١٤%، وهذا يوضح اهتمام الباحثة بالدراسات الأحدث في تحليليها.

٣. نجد بالنسبة للمنهج العلمي المتبع يأتي في المقدمة منهج المسح الاجتماعي بالعينة بنسبة ٧٠%، ويليه المسح الاجتماعي بالحصر الشامل بنسبة ١٤%، ويلي ذلك المنهج شبه التجريبي بنسبة ٩%، وأخيرًا دراسة الحالة بنسبة ٧%، وهذه النسب تتسق مع طبيعة بحوث الخدمة الاجتماعية والبحوث الاجتماعية باعتمادها على المسح بالعينة كمنهج رئيسي نجد بعض الدراسات تتبع المناهج العلمية الأخرى ولكن بنسب أقل.

٤. وبالنسبة لأدوات الدراسة نجد في المقدمة وبنسبة مرتفعة استمارة استبيان بنسبة ٧٥%، ويلي ذلك استمارة مقابلة شبه مقننة بنسبة ٦٢%، وبعد ذلك استمارة مقابلة شبه مقننة وبنسبة ٢١%، وأخيرًا استمارة قياس بنسبة ١٩%، ونلاحظ أن الدراسة الواحدة يمكن أن تستخدم أكثر من أداة وهذه الأدوات تتفق مع المنهج ونوع الدراسة.

٥. وبالنسبة لنمط الدراسة المنهجي نجد في المقدمة الدراسة الوصفية التحليلية بنسبة ٨٢%، ويلي ذلك دراسات التدخل المهني ١١% وأخيراً التقويمية بنسبة ٧%.

جدول رقم (١٣) يوضح هدف الدراسات الخاصة بالمرأة والعدالة الاجتماعية*

فئات التحليل.	التكرار	النسبة	الترتيب
رفع المستوى الاقتصادي للمرأة.	٣٤	%٦١	٢
رفع وعي المرأة.	٢٨	%٥٠	٤
تأثير التمكين الاجتماعي على قدرات المرأة المختلفة.	٣٣	%٥٩	٣
تحديد الاستراتيجيات والأدوار لمواجهة الفقر.	٣٥	%٦٣	١
تحديد أولويات توزيع الخدمات للمرأة.	٢٤	%٤٣	٦
بناء قدرات المرأة.	٢٢	%٣٩	٧
تحديد آليات تحقيق العدالة الاجتماعية.	٢٦	%٤٦	٥
	ن=٥٦		

يوضح الجدول توزيع الدراسات حسب هدف الدراسة، حيث نجد في المقدمة تحديد الاستراتيجيات والأدوار لمواجهة الفقر بنسبة ٦٣%، ثم يلي ذلك رفع المستوى الاقتصادي للمرأة بنسبة ٦٣%، ثم يلي ذلك رفع المستوى الاقتصادي للمرأة بنسبة ٦١%، ونجد بعد ذلك تأثير التمكين الاجتماعي على قدرات المرأة المختلفة بنسبة ٥٩%، ثم بعد ذلك تحديد آليات تحقيق العدالة المختلفة بنسبة ٤٦%، وبعد ذلك نجد تحديد أولويات توزيع الخدمات للمرأة بنسبة ٤٣%، وأخيرًا نجد بناء قدرات المرأة بنسبة ٣٩%.

ونوضح أن الدراسة الواحدة يمكن أن يكون لها أكثر من هدف، وأن هذه الأهداف السابقة تدور في أهداف مجال الجمعيات العاملة مع المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

جدول رقم (١٤) توضح نتائج الدراسة الخاصة بالمرأة والعدالة الاجتماعية*†

فئات التحليل	التكرار	النسبة	الترتيب
صعوبات تواجه تمكين المرأة.	٢٦	%٤٦	٢
التوصيل إلى نموذج مقترح لعمل الجمعيات لتحقيق العدالة الاجتماعية.	١٨	%٣٢	٥
أهمية مشاركة المرأة سياسيًا.	١٦	%٢٨.٥	٦
اختلاف احتياجات المرأة حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي.	٢٢	%٣٩	٣
المطالبة بتعديل التشريعات لتحقيق حقوق المرأة.	١٦	%٢٨.٥	٦
التأكيد على دور الجمعيات في تحقيق العدالة في توزيع الموارد.	٢٠	%٣٦	٤

* يوجد أكبر من هدف للدراسة الواحدة

* تلاحظ وجود أكثر من نتيجة للدراسة الاوحدة.

وجود عدم عدالة في توزيع الجمعيات جغرافيًا.	١٢	%٢١	٧
عدم العدالة في توزيع الإعانات بالجمعيات الأهلية.	٨	%١٤	٨
نقص الموارد البشرية والمادية بجمعيات المرأة.	٣٢	%٥٧	١

يوضح الجدول (٣) أهم نتائج الدراسات الخاصة بالجمعيات العاملة في مجال المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يأتي في المقدمة نقص الموارد البشرية والمادية بجمعيات المرأة وذلك بنسبة ٥٧%، ثم يلي ذلك وجود صعوبات تواجه تمكين المرأة بنسبة ٤٦%، ثم يلي ذلك اختلاف احتياجات المرأة حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي بنسبة ٣٩% ثم يأتي بعد ذلك التأكيد على دور الجمعيات الأهلية في تحقيق العدالة في توزيع الموارد وذلك بنسبة ٣٦%، ثم يأتي بعد ذلك التوصل إلى نموذج أو مقترح لعمل الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية بنسبة ٣٢%، ثم يأتي أهمية مشاركة المرأة سياسيًا والمطالبة بتعديل التشريعات لتحقيق المرأة في المرتبة السياسية بنسبة ٢٨.٥%، ثم يأتي بعد ذلك عدم وجود عدالة في توزيع الجمعيات جغرافيًا بنسبة ٢١%، وأخيرًا عدم العدالة في توزيع الإعانات على الجمعيات الأهلية بنسبة ١٤%.

ويجب أن نوضح أن الدراسة الواحدة قد يكون لها أكثر من نتيجة توصلت إليها، ونجد أن هذه النتائج جميعها ترتبط بمجال الجمعيات العاملة في المرأة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

جدول (١٥) التوصيات الخاصة بدراسة المرأة والعدالة الاجتماعية*

فئات التحليل	التكرار	النسبة	الترتيب
تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على موضوع العمل الجماهيري.	٣٤	%٦١	١
التعاون مع مؤسسات وقيادات المجتمع وبناء القوة به.	١٦	%٢٨.٥	٥
وضع خطة للعمل مع المرأة لتحقيق العدالة.	١٨	%٣٢	٤
دليل تنفيذي لجمعيات المرأة لتمكين المرأة.	١٤	%٢٥	٦
أهمية دور الجمعيات في المدافعة عن حقوق المرأة.	١٤	%٢٥	٦
تعيين أخصائيين اجتماعيين داعمين بالجمعيات.	٢٢	%٣٩	٢
تمكين المهارات القيادية للمرأة.	٢٠	%٣٦	٣
تفعيل الحقوق الخاصة بالمرأة.	١٨	%٣٢	٤
تحديد آليات تحقيق العدالة الاجتماعية.	١٤	%٢٥	٦
التنسيق بين الجمعيات العاملة مع المرأة.	٢٢	%٣٩	٢

* يوجد اكثر من توصية بالدراسة الواحدة.

يوضح الجدول السابق توزيع الدراسات الخاصة لتحليل المحتوى بالنسبة لتوصيات الدراسة، فنجد في المقدمة تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على موضوع العمل الجماهيري، ثم يلي ذلك تعيين أخصائيين اجتماعيين بالجمعيات وذلك بنسبة ٣٩% ويشترك مع التنسيق بين الجمعيات، ثم يلي ذلك تنمية المهارات القيادية للمرأة بنسبة ٣٦%، وبعد ذلك نجد تفعيل الحقوق الخاصة بالمرأة بنسبة ٣٢%، ويشترك به أيضًا بنفس النسبة وضع خطة للعمل مع المرأة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبعد ذلك نجد التعاون مع مؤسسات وقيادات المجتمع وبناء القوة به وذلك بنسبة ٢٨.٥% وأخيرًا نجد ثلاثة توصيات يشترك في نفس النسبة وهي ٢٥% وهي إعداد دليل تنفيذي للعمل، والدور الدفاعي للجمعيات، وأخيرًا تحديد آليات لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن خلال هذه النتائج يتضح أهمية تنمية العنصر البشري المهني والذي جاء في مقدمة المقترحات في معظم الدراسات وأيضًا الجانب التدريبي للمرأة مما يؤكد الاهتمام بالعنصر البشري وإعداده سواء كوادر فنية أو قيادات نسائية.

عاشرا: النتائج العامة للدراسة:

عرضت الباحثة نتائج الدراسة الميدانية، وكذلك مؤشرات تحليل المحتوى لعدد (٥٦) دراسة عن جمعيات المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية وعلى ضوء ذلك تحدد الباحثة النتائج العامة للدراسات في الآتي:

١. تساهم الجمعيات الأهلية العامة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات للجميع دون استثناء سوى انطباق شروط الخدمة، ويتم توزيع فرص العمل المتاحة بين جميع الفئات طبقًا للكفاءة وليس المحسوبية (راجع جدول ٣). وكذلك نتائج تحليل المحتوى.
٢. تسعى الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين جميع المستفيدات يحكم ذلك شروط تقديم الخدمة، ووجود أسس موضوعية في ذلك (راجع جدول ٤).
٣. تلتزم الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة بالعدالة في توزيع الخدمات، بتوحيد الاجراءات، والتساوي في تقديم الخدمات (راجع جدول ٥). وجدول نتائج تحليل المحتوى.
٤. تعمل الجمعيات الأهلية العاملة مع المرأة على تحقيق المساواة في تحقيق الحقوق والمساواة وهو ما تنادى بية الخدمة الاجتماعية النسائية وتحقيق المساواة بين الجنسيين فى الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية ، وذلك بتطبيق قواعد واحدة على الجميع (راجع جدول ٦). وكذلك نتائج وتوصيات تحليل المحتوى.

٥. تسعى الجمعيات الأهلية العاملة مع المرأة في تحقيق المساواة في الواجبات بين المستفيدات بتوحيد أسلوب العمل والقواعد على الجميع (راجع جدول ٧). وكذلك أهداف ونتائج تحليل المحتوى.

٦. هناك صعوبات تواجه الجمعيات العاملة في مجال المرأة ويوجد اتفاق على مجموعة.

من الصعوبات في الدراسة الحالية ونتائج تحليل المحتوى مثل:

- نقص الموارد المادية بالجمعيات.
- نقص الموارد البشرية.
- عدم الإعلان والإعلام الكافي عن خدمات الجمعيات.
- ضعف المشاركة من النساء في اتخاذ القرار.
- نقص عدد الجمعيات العاملة في مجال المرأة وعدم التوزيع الجغرافي المناسب.
- عدم تطوير برامج الجمعيات لتتواكب مع الاحتياجات المتعددة والمتغيرة للمرأة.
- وجود معوقات إدارية في الحصول على الخدمات مثل القروض وضمان البنوك وغيرها.
- عدم الكفاءة الفنية والمهنية لبعض العاملين بالجمعيات.
- التضارب في القرارات وعدم توحيد قرارات تقديم الخدمة بين الجمعيات.

٧. قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات بناء على هذه النتائج ستعرض في العنصر القادم.

حادى عشر: التوصيات المقترحة الإجرائية للدراسة

م	التوصية	كيفية التنفيذ	جهة التنفيذ
١	الإعلام الكافي بخدمات الجمعيات العاملة مع المرأة.	- استخدام كافة الوسائل خاصة التكنولوجية الحديثة.	- الجمعيات. - وزارة التضامن.
٢	تنمية مشاركة المرأة في برامج الجمعيات.	- عقد لقاءات متعددة مع المرأة واستخدام أسلوب طرق الأبواب مع المرأة.	- وسائل الإعلام. - الجمعيات. - المجلس القومي للمرأة.
٣	التعاون مع مؤسسات وقيادات المجتمع وكافة بناءات القوة.	- إنشاء شبكة عاملة للجمعيات الخاصة بمجال المرأة. أو اتحاد نوعي لجمعيات المرأة.	- وزارة التضامن. - الاتحاد العام للجمعيات.
٤	الاهتمام بالكادر البشري بالجمعيات والاهتمام بتنميتهم في كافة التخصصات.	- عقد دورات تدريبية تخصصية للعاملين بالجمعيات.	- كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية. - وزارة التضامن. - الاتحادات.
٥	زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين ويفضل	- يجب أن تلتزم وزارة التضامن	- وزارة التضامن الاجتماعي.

م	التوصية	كيفية التنفيذ	جهة التنفيذ
	من لهم الخبرة بالعمل مع المرأة.	الاجتماعي كل جمعية بتعيين أخصائي اجتماعي سواء كل الوقت أو بعض الوقت لأهمية ذلك.	– وزارة التخطيط.
٦	تعديل التشريعات التي تعوق مشاركة المرأة لتحقيق العدالة الاجتماعية وعدم الحصول على حقوقها.	– استثمار وجود عدد حوالي ١٥٠ عضو بمجلس النواب من النساء لتحقيق ذلك.	– مجلس النواب. – وزارة التعليم. – وزارة التضامن الاجتماعي.
٧	تطوير برامج الجمعيات لتواكب تعدد احتياجات المرأة وكذلك المتغيرات الحديثة وتوفير الموارد الكافية.	– تنظيم ورش عمل حول ذلك بتعاون وزارة التضامن الاجتماعي ومعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية.	– وزارة التضامن. – كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية. – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٨	تدريب الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات على مهارات العمل الجماهيري والعمل الدفاعي عن المرأة.	– تنظيم دورات تدريبية بالتعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة ومعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية.	– الاتحادات. – وزارة التضامن الاجتماعي. – المجلس القومي للمرأة بفروعه.
٩	إعداد أدلة تنفيذية لعمل جمعيات المرأة في كافة المجالات.	– تنظيم ورش عمل لتحقيق ذلك وتقييم هذه الأدلة بالجمعيات.	– كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية.
١٠	تنمية وعي المرأة بحقوقها وكيفية الحصول عليها.	– استخدام كافة الوسائل الاتصالية في ذلك سواء مباشرة أو غير مباشرة أو تكنولوجية	– الجمعيات. – وزارة التضامن الاجتماعي. – وسائل الإعلام المختلفة

المراجع العربية:

ابراهيم على (٢٠٢٢). اسهامات الممارسة العامة فى الخدمة الأجتماعية لتنمية وعى المرأة الريفية بمخاطر الزيادة السكانية ،المجلة العلمية للخدمة الأجتماعية دراسات وبحوث تطبيقية ،المجلد ١٨ ،العدد ١ ، يونيو .

ابن المنظور (٢٠٠٣). لسان العرب، دار الحديث، ص ٧١٧.

أبو النصر، محمد ذكي (٢٠١٠). اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهية،الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ٧٦.

أبو النصر، مدحت (٢٠٠٤). إدارة الجمعيات في مجال تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص ص ٥٩– ٦١.

أبو بكر، وفاء خليل (٢٠١٤). دور الجمعيات الأهلية في بناء قدرات المرأة الريفية، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمحافظة المنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

أبو زيد، صافيناز محمد محمد (٢٠٠٦). اسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان، رسالة دكتوراه غير منشورة قسم التخطيط الاجتماعي، جامعة حلوان، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية.

أحمد، هالة عبد العظيم مدني (٢٠٢١). المعوقات التى تواجه برامج التوعية المجتمعية المقيمة للمرأة المعيلة داخل الجمعيات الأهلية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة حلوان، جامعة الفيوم، العدد الثاني والعشرون، الجزء الأول.

إسماعيل، حسام محمد محمد (٢٠١٥). العدالة الاجتماعية كمتغير تمكين الفقراء من المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

الأمم المتحدة (٢٠٠٩). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة، التعزيز الثاني، ص ١٤٥.

الزغل، علاء علي (٢٠١١). فاعلية استراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد ٣١، ج ١٣.

الساعاتي، سامية حسن (٢٠٠٣). المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٢١.

السروجي، طلعت وآخرون (٢٠٠٤). مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الخارجي، جامعة حلوان، ص ٢٦٣.

السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٤٩٥.

اليوسف، عبد الله أحمد (٢٠٠٨). العدالة الاجتماعية، القطيف، المملكة العربية السعودية، ص ص ٣٥- ٣٦.

باين، مالكوم (٢٠١٠). نظرية الخدمة الاجتماعية المعاصرة (ترجمة حمدي محمد منصور، سعيد عبدالعزيز عويضة)، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ٢٦٩.

بدوي، أحمد زكي (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ص ٣٨٩.

بركات، وجدى محمد (٢٠٠٥). تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي للمجتمع العربي المعاصر، مؤتمر الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي عن المجتمع العربي المعاصر، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ص ٢١٧٩.

تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣). برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، أهداف التنمية الألفية الجديدة، ص٢٠.

جامبل، سارة (٢٠٠٢). النسوية وما بعد النسوية، ترجمة أحمد الشامي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص ٣٢٧.

حجازي، سناء محمد (٢٠٠١). اسهامات الجهود التطوعية في البرامج التنموية بالجمعيات الأهلية، بحث منشور، المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، ص ١٨٧.

حجازي، هدى محمود حسن (٢٠٠٧). اسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر في ظل العولمة، بحث علمي منشور بالمؤتمر العشرون، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، المجلد الخامس، ص ٣٠٣٩.

حليم، فاطمة السيد (٢٠١٦). قضايا المرأة العربية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص٢٦.

خزام، منى عطية (٢٠١٠). شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، الاسكندرية، المكتب الجامعي، الحديث، ص ٣٢٦.

درويش، يحيى حسن (١٩٩٨). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الشركة المصرية للنشر، لونجمان، ص ١٥٣.

رمزي، ناهد (٢٠١١). المرأة والإعلام فى عالم متغير، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط ١، ص ١٦.

زايد، أحمد و آخرون (٢٠٠٢). المرأة وقضايا المجتمع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ص ٣٩.

شكري، علياء وآخرون (٢٠٠١). علم اجتماع المرأة، الجيزة، مطبعة العمرانية، ط ١، ص ٢٠.

صادق، تمادر مصطفى (٢٠٠٤). دراسة تقويمية للعائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع المتكامل لتنمية المرأة المعيلة وأسرتها بمحافظة القليوبية، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ٣٢٨٩.

عبد السميع، شيماء معوض (٢٠٢٠). دور الجمعيات الأهلية في التمكين الاقتصادي للمرأة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الثامن عشر.

عبد المجيد، لبنى محمد (٢٠٠٥). الخدمة الاجتماعية النسائية – النظرية والممارسة عروض ومراجعة كتاب، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد السادس عشر، الجزء الثاني، ص ٢٢٦.

عبد المجيد، لبنى محمد (٢٠٠٧). مداخل واتجاهات الخدمة الاجتماعية للحد من مشكلة الفقر، المؤتمر العلمي السادس، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ص ٢٢٧.

عبد المجيد، هشام سيد (٢٠٠٤). الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، المؤتمر السابع عشر، رؤية معاصرة لتعليم الخدمة الاجتماعية في العالم العربي، المجلد السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ص ٧٦.

عبدالمنعم،ايمان محمد عبدالستار (٢٠٢٣).تصور مقترح لتفعيل مؤسسات المجتمع المدنى فى دمج المرأة المعيلة فى المشروعات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية ،مجلة كلية الخدمة الأجتماعية للدراسات والبحوث الأجتماعية ،جامعة الفيوم ،العدد الثلاثون ،العدد ٢ ،يناير .

عبد الوهاب، بسمة عبد اللطيف أمين (٢٠١٣). العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي في الجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية.

عفيفي، عبد الخالق محمد (٢٠٠٢). الخدمة الاجتماعية – النشأة والتطور، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص ٨٢.

عفيفي، عبد الخالق محمد (٢٠٠٧). الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع، موجهات نظرية وتطبيقات عملية، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ص ٢٢٠.

فتحي، تمادر مصطفى (٢٠٠٣). نماذج تنظيم المجتمع ومدى ملائمتها للتطبيق في المجتمع المصري، فى منى عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون، نماذج ونظريات في ممارسة تنظيم المجتمع، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ص ١٤٥.

فهمي، محمد سيد (٢٠٠٧). المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص ٧٧.

قاسم، محمد رفعت (٢٠٠٦). تنظيم المجتمع "منظمات وتطبيقات"، ص ص ١٥٠ – ١٥١.

قاسم، محمد رفعت (٢٠٠٨). تطبيقات في تنظيم المجتمع، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ص ١٠٥.

قناوي، كوثر أحمد (٢٠٠٤). عوامل تمييز جمعية سيدي أبو الحجاج لتنمية المجتمع بالشيخ هارون كمنطقة عشوائية بمدينة أسوان، جامعة جنوب الوادي، المؤتمر العلمي السابع عشر، طموحات الخدمة الاجتماعية، ص ٧٥.

قنديل، سهير عبد الحليم (٢٠١٩). تقييم بحوث تنظيم المجتمع في مجال المرأة، بحث منشور، بمجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.

مجمع اللغة العربية (٢٠٠١). المعجم الوجيز، القاهرة، المطابع الأميرية، ص ٤٠٩.

محمد، رمضان مخلص (٢٠١٥). تقويم برامج منظمات المجتمع المدني في تفعيل الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

محمد، عبد الفتاح محمد (٢٠١١). الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع (نماذج ونظريات – مهارات مهنية)، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص٨٢.

محمد، محمد عبد اللطيف (٢٠٢٠). رؤية استشراقية لبحوث المرأة في القرن الواحد والعشرون، دراسة مطبقة على قسم التخطيط الاجتماعي كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الثامن عشر.

ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠١٣). التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية والحديثة، الاسكندرية، المكتب الجامعي، الحديث، ص ٣٤١.

هاشم، صلاح أحمد (٢٠٠٤). مؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية الأهلية في الحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

هيلز، جون وآخرون (ترجمة محمد الجوهري) (٢٠٠٧). الاستبعاد الاجتماعي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ص ٥٣.

المراجع الأجنبية.

ABDou and atel (2016). The role of NGO'S in the economic empowerment of women in the development of community participation in rural Assiut governorate, Assiuit university, faculty of agriculture.

Barringer Alexandra, Bronwyn A. Hunter (2017). Empowerment and social support, implications for practice and programming among minority women with substance abuse and criminal justice histories, the journal of behavioral health services & research, pro Quest publishing.

Keddie Amanda (2015). Indigenous girls, social justice, and schooling addressing issues of disadvantage, handbook of children and youth studies.

Antionette, Lombard and others (2014). Promoting social and economic equality: social worker's contribution to social justice and social development in south Africa and Uganda, international social work, vol.57 (4), P 314.

Blee,K & Yates, E (2017). Women in the white supremacist movement. In H. Mc Cammon, V. Taylor, J. Reger, The Oxford handbook of U.S women's social movement activism, PP 751: 768, New York.

Bullock, Heather (2013). Women and poverty psychology, public policy, and social justice, John Wiley & sons incorporated.

Coulibally, Jeanne Yekeleya (2011). Diversification or cotton recovery in the Malian cotton zone: Effects on households and women, PhD. Degree, Purdue university, united states, Indiana P18.

Dominelli, Lena (2002). Feminist social work theory and practice, Palgrave, New York, P21.

Doyle, L., & Hill, R (2012). The best of every women: An overview of approaches for philanthropic investment in aboriginal women and girls Sydeny: AMP foundation.

Erickson, Patricia (2010). Social justice, encyclopedia, of community, sage applications, 10 May, No. P1.

Erika, Szymansik Dawn M (2011). Underscoring the need for social justice initiatives concerning the sexual objectification of women, the counseling psychologist, vol 39 (1) Peer Reviewed journal.

Peslmvller Felice Davidson (2008). nonprofit management issue, encyclopedia of social work, N.A.S.W, P 1772.

Fraser,N (2008). Rethinking recognition: Overcoming displacement and reficiation in cultureal politics. Ink. Oslen (ed), adding insult to injuring, London, (PP. 129: 141).

Grantnam, K (2017). Women's NGO as intermediaries in development cooperation: finding from research in Tanzania, development in practice.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public@dgreports/@dcomn/documents/publication/wcms.103456maccessed25June2012.

Katnarine, Shephered and others (2006): Leadership for social justice and inclusion, the sage handbook of special education, P1.

M, Saral (2018). Women's rights and NGO in post Uprising Egypt, government. NGO relationships in Africa, Europe and Mena.

Marvaridi, Behrooz (2008). Social justice and development, London, Palgrave Macmillan limited.

Maschi, Tina and etal (2009). Forensic social work "Psychosocial and legal issuesin diverse practice settings, publishing company, New York, P25.

Mckevitt, Susan (2010). What keeps them going: factors that sustain U.S: women's life – long peace and social justice activism, Antoich university, Pro Quest presentation publishing.

Mckinsey, Global initative (2015). the power of parity, How advancing women's equality to global growth, Washington, P5.

Minier, Alexandra (2014). Not just a women's issue: How male undergraduate students understand their development as social justice allies for preventing men's violence against women's, university of Kentucky, Pro Quest dissertations publishing.

N. Madjar, E & Greenber, Zchen, (2011) "Factors for radical creativity incremental creavity and routine noncreative performance" J. App 1 psychol. Vol. (96), no 4, P 730.

Njie, Oley (2012). An assessment of non-governmental organization practices in the Gambia: strategies for economic empowerment of Gambian women, Capella university, Pro Quest dissertations publishing.

Philips, R (2015). Empowerment May miss its Mark: Gender equality policies and how they are understand in owmen's NGO's, voluntans , P26.

Roberty, L, Barker (1987). The social work dictionary, NASW, U.S.A, silver spring, Ine, 1987, P.159.

Selm, Asmaa Mohamed and Ismail, Asmaa (2021). Family Planning to face family problems for working Women, Journal of studes in social work Fayoom University, vol. (22), ISSN (22).

Teegen, Hildy and other (2014). The importance of nongovernmental organization (Ngos) in Global Governance and value creation, Journal of international business studies, RePEC, P3.

UNDP (2011). Gender equality and UNDP, fact sheet, http://www.undp.org/conlent/dam/undp/libary/corporate/fest-facts/english/FF-gender-equality and UNDP. Pdd. Accessed 25 June 2012.

Vodka, Colleen (2009). choosing language "social service framing and social justice" British joruanl of social work, vol 39, P 936.

White, Vicky (2005). Community and diversity in feminist social work, the British journal of social work, PP 143: 156.